ملحق جريدة الحارس

يصدر عن دائرة العلاقات والإعلام في وزارة الداخلية

2021/6/23

رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي:

ابدلوا المزيد من الجهد للحد من انتشار المخدرات وتحركوا ضد عصابات الجريمة المنظمة

وزير الداخلية عثمان الغانمي:

ان الدولة جادة في الضرب بيد من حديد لمحاربة تجارة المخدرات والحد منها

2 تنفيذ عمليات امنية لملاحقة مروجي ومتعاطي المواد المخدرة

4 قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017

6 مختصون: الإعلام جزء مهم من المنظومة الوقائية المتكاملة لمواجهة المخدرات

بالتنسيق مع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية

تنفيذ عمليات امنية لملاحقة مروجي ومتعاطي المواد المخدرة

الحارس - نور الاسدي

لقد أصبحت المواد المخدرة تهدد الكثير من أبناء المجتمعات المختلفة، وباتت المخدرات تهدد المجتمع باعتبارها قوة مدمرة تشل حركة ذلك المجتمع وتبدد ثرواته، ومن أجل مواجهة هذا الخطر فإن جميع الهيئات المحلية والمنظمات الدولية قد حشدت جهودها المادية والبشرية والسياسية والقانونية من أجل التصدي لهذه المشكلة، وتتضح خطورتها في أثر سلوك المتعاطين على الأوضاع القانونية والاقتصادية للمجتمع الذي يعيشون فيه، فمن الناحية القانونية يتمثل ذلك في إزدياد معدلات القضايا والمخالفات التي يرتكبونها نتيجة الاستغراق في تعاطي المخدرات، الأمر الذي يتطلب مزيدا من الجهود لمواجهة هذه المشكلة.

عن هذا الموضوع التقت ملحق الحارس مدير عام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في وزارة الداخلية اللواء مازن كامل منصور الذي بين لنا أن في العقود الأخيرة انتشرت الكثير من العادات والممارسات الخاطئة بين أفراد المجتمع وخاصة بين فئة الشباب، ومن هذه العادات الإدمان على تعاطي المخدرات بأنواعها، وتابع اللواء أنه من المعروف بأن المخدرات تفتك بصحة الشباب وتؤدي إلى تدهور المجتمع، ويترتب على تعاطي الشباب للمخدرات العديد من الآثار السلبية الضارة سواء على صحتهم الجسدية أو قدراتهم العقلية، إضافة إلى زيادة مستوى الضغوطات النفسية التي قد تصل بهم إلى الاكتئاب والعزلة، والاستخدام المفرط للمخدرات أو الإدمان على الأدوية لأغراض غير طبية، مما يسبب العديد من المشاكل الاجتماعية والنفسية والبدنية، لافتاً الى الآثار السلبية التي تمتد لتصل الى الأضرار الاقتصادية، مبينا أن ما يتعلق بالجانب الاقتصادي فيتمثل ذلك في فقدان المجتمع لهذه العناصر البشرية التي كان من الممكن أن تسهم في عملية البناء والتنمية، حيث يعد المتعاطين خسارة على أنفسهم وعلى المجتمع من حيث أنهم قوى عاملة معطلة عن العمل ولإنتاج يعيشون عالة على ذويهم وعلى المجتمع، بالإضافة إلى ضعف أداء وكفاءة المتعاطي أو المدمن لعمله وسوء إنتاجه، لأن الإنتاج يتطلب عقولا وأبدانا صحيحة، أما تأثير تعاطي المخدرات على النواحي الاجتماعية فيتمثل في كون المتعاطين يشكلون خطرا على حياة الآخرين من حيث أنهم عنصر قلق واضطراب أمن المجتمع ، وتابع اللواء أن هناك مخاطر كبيرة بالنسبة لمتعاطي المخدرات كون ان متعاطي تلك السموم غالباً يبحثون عن سرقة أو نصب أو ممارسة أي لون من ألوان الإجرام المخالف للقانون، كما أنهم يشكلون خطرا كبيرا على أنفسهم وعلى حياتهم نتيجة التعاطي، مما قد يقودهم في النهاية إلى أن يصبحوا شخصيات إجرامية أو حاقدة على المجتمع لا تعرف سبيلا لأهدافها إلا بالعدوان، وبالتالي يقع ضحية للمرض النفسي أو الانسحاب والانطواء على النفس وعدم مشاركة الآخرين في بناء المجتمع، مؤكداً أن المخدرات تلعب دورا كبيرا جدا في دفع الشخص لارتكاب جرائم مختلفة، حيث إنها تؤثر على الجهاز العصبي والحسي للإنسان، مما يفقده السيطرة على نفسه عندما يحتاج إلى جرعة من المواد المخدرة، إذ يكون في نفسية مضطربة تماما فيكون مستعدا لارتكاب أية جريمة من أجل الحصول على هذه الجرعة، لكي يتخلص من الآلام الجسدية والنفسية التي يتركها عدم حصوله على المخدر اللازم لتهدئته، هذا من جانب ومن جانب آخر أن المدمن قد يرتكب الجريمة وهو في حالة التأثر بالمخدر، إذ أن المخدرات تضعف تمييز الشخص وإدراكه للأمور وحكمه عليها، وبالتالي قد يرتكب الجريمة من حيث لا يعلم ارتكاب جريمة الدعارة أو الزنا أو اللواط، وسواء أكان هذا الأمر بالنسبة للرجال أو النساء، بل إن أغلب الجرائم الإرهابية كالتفجيرات الانتحارية ترتكب تحت تأثير المخدرات التي تعطي الأولئك الانتحاريين، بالإضافة إلى أسباب أخرى ألا وهو الإدمان على المخدرات، وعن الأساس القانوني لعمل المديرية العامة المكافحة المخدرات، أوضح اللواء أن المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية استحدثت ضمن النظام القانوني العراقي بموجب المادة (٦ / أولا) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٢٢٢ تتولى مكافحة الجرائم المعاقب عليها في هذا القانون وضبط مرتكبيها، فضلا عن ضبط المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية التي يتم الاتجار بها بشكل مخالف لإحكام هذا القانون، مشيراً الى التعاون مع المكتب العربي لشؤون المخدرات ومع نظيراته في الدول الأخرى ومع الهيئات الدولية والإقليمية المختصة في شؤون المخدرات والمؤثرات العقلية ومع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الأنتربول) فيما يخص ملاحقة مرتكبي جرائم الاتجار في المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية وفق السياقات والضوابط القانونية وبالتنسيق مع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، وأضاف اللواء أنه يتم توثيق البيانات عن العراقيين أو الأجانب المحكومين عن جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية ومتابعة نشاطاتهم الحاضرة للوقاية من عودتهم إلى ارتكاب جرائم جديدة، واتخاذ التدابير القانونية اللازمة لتلك الوقاية، ولفت اللواء أنه يتم مراقبة المجازين وفق هذا القانون بالاستيراد، أو التصدير، أو النقل، أو الصناعة لمواد مخدرة، او مؤثرة عقليا للتأكد من التزامهم بحدود الضوابط المنصوص عليها في هذه الفقرة بالتنسيق والاشتراك بين وزارة الصحة والصيادلة، فيما يخص استيراد الأدوية والمواد الطبية المجازة التي تدخل ضمن هذا الإطار، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

الخط الساخن المجاني (178) متاح لتلقي أي بلاغ أو معلومة عن الأشخاص المتعاطين أو المتاجرين أو المروجين للمواد المخدرة

للتعاون بين المواطن والاجهزة الامنية دور مهم في الكشف عن المخدرات

تنفيذ توجيهات السيد وزير الداخلية بمكافحة ظاهرة المخدرات والحد من انتشارها الى اكبر حد ممكن باعتبارها الخطر الاول على العراق

الحارس - احمد سعد

تواجه المجتمعات اليوم العديد من التحديات التي تعترض المسيرة التنموية والإصلاحية، ومن أبرز هذه التحديات هي انتشار ظاهرة تعاطي وإدمان المخدرات التي تعد في الوقت الحالي من أكبر المخاطر التي تواجه الإنسان، فهي قادرة على الذهاب بقدرات الإنسان العقلية وجعله كائنا معطلا غير نافع معرضا لأنواع التهديدات، فالمخدرات تعد من أشد الآفات فتكاً بالمجتمعات الإنسانية، حيث لها تأثيرا سلبيا على جميع مناحي الحياة الخاصة بمتعاطيها، فالمخدرات خطر يوازي خطر الإرهاب، فهي مادة تحتوي على مكونات مهدئة ومسكنة، وتشل إرادة الإنسان وتذهب بعقله وتهدده بالإصابة بمختلف الأمراض، بالإضافة الى أنها تدفعه إلى ارتكاب الجرائم بمختلف أنواعها وحتى الانصياع الى المجاميع الإرهابية من أجل تنفيذ مآربها الإجرامية، وهذا للحصول على المال لشراء هذه السموم المخدرة، وإدمان المخدرات والمسكرات مشكلة تطارد المجتمع، وهي سببا رئيسيا في عرقلة جهود التنمية المبذولة لتحسين المستوى المعاشي للفرد، حيث إن هذه الآفة تتلف كل مساعي الإصلاح، بل وتتسبب في خسائر مجتمعية كارثية تتمثل في تدمير الشباب الذين يسقط بعضهم في براثن هذه الآفة، كما لها آثار نفسية، وصحية، وعقلية، واجتماعية خطيرة، وتعد المواد المخدرة من المواد الممنوع تعاطيها قانونيا، إذ إنها تتسبب بالأذى والضرر لجسم الإنسان، ومن هنا فإن كل ما له علاقة بها سواء من قريب ائو من بعيد يمنع تداوله ائو تصنيعه ائو زراعته إلا لأهداف قانونية محددة خاضعة للرقابة، وهناك عدة تصنيفات للمواد المخدرة، فيمكن تقسيم المخدرات وتصنيفها بطرق مختلفة عديدة منها مخدرات طبيعية واهمها واكثرها انتشارا: الحشيش، والأفيون، والقات والكوكا، والمخدرات المصنعة واهمها: المورفين، والهيروين، والكوداايين، والسيد ول، والديوكامفين، والكوكايين والكراك، والمخدرات التخليقية وانهمها عقاقير الهلوسة، والعقاقير المنشطة، والمنبهات، والعقاقير المهدئة، كما أن الجهد الحكومي منصب ومركز على مكافحة آفة المخدرات عن طريق جميع المؤسسات والجهات ذات العلاقة وفي مقدمتها وزارة الداخلية باعتبارها الجهة الرئيسة المسؤولة عن مكافحة آفة المخدرات، ومنع تداولها او الترويج لها او تعاطيها، فهي تعمل بكل أجهزتها الأمنية وعلى رأسها المديرية العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية بجميع أقسامها على ملاحقة المروجين والتجار والمتعاطين لهذه المواد، وتطبيق قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ٥٠ لعام ٢٠١٢ بحقهم، والذي يضم المواد القانونية التي تطبق على المتعاطين والمتاجرين والمروجين، فتكون فترة حكم المروجين والمتاجرين من ستة سنوات، وقد تصل أحيانا الى المؤبد او الإعدام حسب حجم ونوع المواد المضبوطة، أما التعاطي فهو جنحة والحكم عليها سنة او اقل، بالإضافة الى تنفيذ توجيهات السيد وزير الداخلية عثمان الغانمي بمكافحة ظاهرة المخدرات والحد من انتشارها الى أكبر حد ممكن باعتبارها الخطر الأول للعراق، حيث إن المديرية العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية تعمل بكل كوادرها ومكاتبها وبجهد مضاعف لمكافحة هذه الآفة، وتتبنى هذه المديرية العديد من الخطط لمكافحة هذه الآفة بالتنسيق والتعاون مع الجهات المختصة، كوزارة الصحة، ووزارة التعليم العالي، ووزارة التربية وغيرها من الجهات ذات العلاقة، لأن جرائم المخدرات لا تقع على عاتق جهة محددة فقط، لكن تتعاون عليها عدة جهات تتصدرها أجهزة مكافحة المخدرات، وأن واجب شرطة مكافحة المخدرات لا يكمن في مكافحة الجريمة فحسب، بل يتعدى ذلك في العمل على منع وقوعها، وذلك من خلال التوعية والإرشاد بمخاطر هذه الجرائم عن طريق إقامة العديد من ورش العمل والندوات التوعوية التي تقوم بها المديرية بالتنسيق مع وزارات أخرى، كالتعليم العالي، والصحة لزيادة الوعي بمخاطر هذه الآفة على المجتمعات، فمن أحد أسباب انتشار ظاهرة المخدرات هي الجهل بمخاطر هذا الموضوع، كما أن الإعلام يلعب دورا مهما للتوعية من مخاطر المخدرات وللتثقيف بالعقوبات والمواد القانونية التي يتحملها كل من المتاجر والمتعاطي للمخدرات، كما أن للمواطن دور مهم وأساسي في الكشف عن حالات المتاجرة والترويج للمخدرات فيعد المواطن العين الأولى لمعرفة الخيوط الكاشفة لهذه الآفة، هذا بالإضافة الى أهمية المؤسسات التربوية، والمؤسسات الدينية في التوعوي ضد هذه المشكلة، والى ذلك التقت جريدة الحارس بالمحاضر في معهد الاستخبارات الاتحادية الخبير أياد محمد صالح الياسين الذي قال: إن ظاهرة الإدمان على المخدرات من الظواهر التي تهدد البناء الاجتماعي وقيم الأمة واخلاقياتها، وتؤدي بمخرجات تعمل على تدمير البناء النفسي، والسايكولوجي، والقيمي، والصحي للمواطن، مبينا أن هذه الظاهرة هي آفة استشريت في المجتمع العراقي وتؤدي الى نتائج وخيمة على المجتمع بكامله وتحتاج الى وقفة جادة وآليات تهدف الى الوقاية من كافة أوجه الانحراف ومن بينها ظاهرة الإدمان على المخدرات، مشيرا الى أن من بين هذه الآليات تبني التوعية الشبابية والتوعية الإعلامية والمدرسية والجامعية بحسب الفئات العمرية والشرائح الاجتماعية للمجتمع العراقي، لأن الوقاية خير من العلاج، مؤكدا أن عمل مديرية مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية كبير وجهودها حثيثة في تبني سياسة لتشخيص ومحاربة ظاهرة الإدمان على المخدرات والمتاجرة بها وترويجها ومتابعة الحالات التي تقع ضحية هذه الظاهرة.

كوارث اجتماعية كبرى بسبب جرائم المخدرات.. ومطالبات شعبية بوضع حد لانتشارها

قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٧

اعداد العقيد
زياد محارب محمد

يقصد بالتعابير والمصطلحات التالية لأغراض هذا القانون المعاني المبنية ازؤها:-

اولاً:

المخدرات او المواد المخدرة : كل مادة طبيعية او تركيبية من المواد المدرجة في و(الثاني) و (الثالث) و (الرابع) الملحقة في هذا القانون (وهي قوائم المواد المخدرة التي اعتمدتها الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ وتعديلاتها).

ثانيا :

المؤثرات العقلية : كل مادة طبيعية او تركيبية من المواد المخدرة في الجداول (الخامس) و (السادس) و (السابع) و (الثامن) الملحقة في هذا القانون (وهي قوائم المؤثرات العقلية التي اعتمدتها اتفاقية الامم المتحدة للمؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ وتعديلاتها)

ثالثاً :

السلائف الكيميائية : عناصر او مركبات كيميائية تدخل في صنع العقاقير الطبية ذات التأثير النفسي والمدرجة تفاصيلها في الجدولين (السابع) و(العاشر) الملحقة في هذا القانون (وهي قوائم السلائف الكيميائية التي اعتمدتها اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨).

رابعاً :

الاتجار غير المشروع : زراعة المخدرات او المتاجرة بها او بالمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية خلافا لأحكام هذا القانون.

خامساً :

الاستيراد : ادخال المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية الى جمهورية العراق.

سادساً :

التصدير : اخراج او نقل المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية من جمهورية العراق الى دول اخرى او بطريق المرور (الترانزيت) ويشمل تعبير التصدير الا اذا دلت قرينة على خلاف ذلك.

سابعاً :

الاحراز والحيازة : وضع اليد على المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية بأي صفة كانت ولأي غرض.

ثامناً :

الصنع : جميع العمليات التي يحصل بها على المخدرات أو المؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية ويشمل ذلك التنقية وتحويل المخدرات او المؤثرات العقلية من شكل الى آخر وتمثل عملية التحويل تحويلا لأصل المادة في شكلها الأول وصنعا لها في شكلها الثاني.

تاسعاً :

الانتاج : فصل المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية عن أصلها النباتي.

عاشرا :

المستحضر : كل مزيج جامد أو سائل يحتوي مخدر ووفقا لما ذكر في الجداول الملحقة في المادة (١) اولا وثانيا وثالثاً.

حادي عشر :

المتاجرة : الانتاج والصنع والاستخراج والتحضير والحيازة والتقديم والعرض للبيع والترويج والتوزيع والشراء والبيع والتسليم بأي صفة من الصفات والسمسرة والارسال والمرور بالترانزيت والنقل والاستيراد والتصدير والتوسط بين طرفين في احدى العمليات التي ذكرت في هذا البند.

ثاني عشر :

النباتات المخدرة المعدلة جينياً : النباتات الطبيعية التي تعدل جينياً يقصد الحصول على المواد المخدرة منها .

ثالث عشر :

الطبيب : عضو النقابة المجاز بموجب قانون نقابة الاطباء الحاصل على شهادة طب من جامعة عراقية او ما يعادلها.

رابع عشر :

الصيدلي : عضو النقابة المجاز بموجب قانون الصيادلة النافذ والحاصل على شهادة كلية الصيادلة من جامعة عراقية او ما يعادلها.

خامس عشر :

التسليم المراقب : السماح بمرور الشحنات غير المشروعة او المشبوهة من المخدرات او المؤثرات العقلية او السلائف الكيميائية عبر اراضي الدولة الى دولة اخرى بعلم سلطاتها المختصة وتحت مراقبتها بقصد التعرف على الوجهة النهائية لهذه الشحنة والتحري عن

الجريمة والكشف عن هوية مرتكبها من الاشخاص المتورطين فيها وايقافه.

المادة ٢

يهدف هذا القانون الى مأتي:-

أولاً:

تطوير اجهزة الدولة المعنية بمكافحة الاتجار الغير مشروع بالمخدرات او المؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية أو سوء استعمالها.

ثانياً:

تكثيف اجراءات مكافحة الاتجار والتداول غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية او السلائف الكيميائية والحد من انتشارها.

ثالثاً:

ضمان التنفيذ الفعال للمعاهدات الدولية ذات الصلة بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية المصادق عليها أو المنظمة اليها جمهورية العراق.

رابعاً:

تأمين سلامة التعامل بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية للأغراض الطبية والعلمية والصناعية.

خامساً:

الوقاية من الادمان على المخدرات او المؤثرات العقلية وسوء استعمالها ومعالجة المدمنين على اية منها في المصحات والمستشفيات المؤهلة للعلاج.

الهيئة الوطنية العليا لشؤون المخدرات

المادة ٣

أولاً :

تؤسس في وزارة الصحة هيئة تسمى (الهيئة الوطنية العليا لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية).

ثانياً:

تتألف الهيئة من:

أ. وزير الصحة رئيساً

ب.وكيل وزارة الداخلية نائب الرئيس

ت. مدير عام دائرة الامور الفنية في وزارة الصحة عضواً

ث. المستشار الوطني للصحة النفسية عضواً

ج. ممثل عن كل من الجهات التالية من ذوي الخبرة عضواً

والاختصاص في شؤون المخدرات لا تقل درجته عن مدير عام

١. الامانة العامة لمجلس الوزراء .

٢. وزارة العدل.

٣. وزارة المالية / الهيئة العامة للكمارك.

٤. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

٥. وزارة الزراعة.

٦. جهاز المخابرات الوطني العراقي.

٧. شرطة الكمارك.

٨. المديرية العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.

٩. جهاز الامن الوطني.

ح. مدير البرنامج الوطني لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في وزارة الصحة. عضواً

خ. مدير عام دائرة الطب العدلي. عضواً

د.نقابة الصيادلة. عضواً

ذ. ممثل عن الجهة الامنية المعنية بمكافحة المخدرات عضواً في اقليم كردستان.

ثالثا :

يحدد وزير الصحة احد موظفي وزارة الصحة مقرراً للجنة.

رابعاً :

لرئيس الهيئة دعوة أي خبير في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية للاستعلام برأيه ان يكون له حق التصوير.

المادة ٤

أولاً :

تجتمع الهيئة مرة واحدة في الاقل كل شهر بدعوة من رئيسها.

ثانياً:

يكتمل نصاب انعقاد الهيئة بحضور ثلثي عدد اعضائها وفي حالة غياب الرئيس يتولى نائبه رئاسة الاجتماع.

ثالثاً:

تتخذ القرارات في الهيئة عن طريق التصويت وبأكثرية عدد والحاضرين المصوتين واذا تساوت الاصوات فيرجح الجانب الذي يصوت معه الرئيس.

آثار تعاطي المخدرات النفسية والصحية واجراءات مكافحتها والوقاية منها

لوزارة الصحة الدور الريادي والقيادي في عملها ضمن الهيئة الوطنية العليا لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية في وضع القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة المخدرات

د عماد عبدالرزاق عبدالغني
مستشار الصحة النفسية وزارة الصحة مقرر الهيئة الوطنية العليا لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية

مع تواتر التحديات السياسية والامنية والصحية والاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عنها مناطق رخوة تم استغلالها من قبل بعض ضعاف النفوس في تنفيذ عمليات التهريب والمتاجرة والترويج للمواد المخدرة والمؤثرات العقلية التي تستهدف المحاولة في التأثير على قيم واخلاق ومعتقدات المجتمع العراقي لغرض كسر ارادة المجتمع واضعافه من اجل عرقلة تحقيق اهداف التنمية المستدامة لغرض نشر الفقر والجهل والمرض والاحباط والقهر بين صفوف الشباب . لذلك كان لوزارة الصحة الدور الريادي والقيادي في عملها ضمن الهيئة الوطنية العليا لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية في وضع القوانين والتشريعات والتدخلات والاجراءات والخطط التنفيذية في عمليات انفاذ القانون لتي تهدف الى تخفيض العرض والطلب على المواد المخدرة والمؤثرات العقلية مع تحقيق التعاون الثنائي الاقليمي والدولي في مجال تبادل المعلومات الامنية والاستخبارتية والبيانات والاشعارات وحماية الحدود وتطوير عمل المنافذ الحدودية والتسليم المراقب في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات حيث امتلكت ادارة الهيئة النسق التعاوني المتعدد الاطراف لجميع المؤسسات كما تم استحداث سياسات واضحة لغرض تنفيذ مسارات وسبل من قبل صناع القرار لتحقيق الاهداف الحكومية والمجتمعية من خلال التحصين والوقاية الاولية والتدخل المبكر والعلاج والرعاية باستخدام دلائل علاجية ذات جودة تطابق المعايير الدولية مع اعادة التاهيل والادماج في المجتمع وتقديم الخدمات والدعم الذي يهدف الى تعزيز الصحة والرفاه الاجتماعي والاصلاح والتقويم الى ضحايا ادمان المخدرات مع ا لالتزام في تطبيق جميع معايير حقوق الانسان لغرض اعادة ادماجهم في المجتمع مستندة على الاتفاقيات الدولية في المراقبة والسيطرة على تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات لذلك تبلورت الجهود على اعداد استراتيجية وطنية شاملة للسيطرة على انتشار المخدرات والموثرات العقلية تحدد فيها جميع الاهداف التعبوية والانشطة التنفيذية والمؤشرات التي من خلالها يتم تطوير وتقويم عمل اجهزة انفاذ القانون وتطبيق العدالة الجنائية والسيطرة على انتشار المخدرات، بارادات متجددة لتجاوز التحديات والصعوبات عن طريق استثمار وترشيد جميع الموارد البشرية والمادية المتوافرة على ارض الواقع من اجل بناء القدرات الفنية واللوجستية لمؤسسات مكافحة المخدرات والارتقاء بها الى مستوى يوازي التحدي الوطني والاقليمي والدولي.

وكون ظاهرة تعاطي والادمان على المخدرات والمؤثرات العقلية هي ظاهرة عالمية فلذلك كان الاحتفال قي اليوم العالمي لمكافحة المخدرات في يوم ٢٦ حزيران هو للتاكيد على حرص مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني على وقاية وتحصين المجتمع من هذه الآفة التي تفتك في نسيج المجتمع.

ادارة الهيئة امتلكت النسق التعاوني المتعدد الاطراف مع جميع المؤسسات لتحقيق الاهداف والسيطرة على منع انتشار المواد المخدرة

دور الإعلام في مكافحة المخدرات

مختصون: الإعلام جزء مهم من المنظومة الوقائية المتكاملة لمواجهة المخدرات

الحارس -خاص

برعاية دائرة صحة الرصافة وتحت شعار (تعاطي المخدرات وباء لا بد من القضاء عليه) اقامت دائرة صحة بغداد / الرصافة، ندوة لمناقشة ظاهرة تفشي الاتجار وتعاطي المخدرات في المجتمع العراقي، بالتعاون مع مجلس شيوخ العشائر بالشرطة المجتمعية التابعة لدائرة العلاقات والاعلام في وزارة الداخلية، ومن جانب اخر باشرت وزارة الداخلية من خلال تشكيلاتها المتمثلة بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية بالمديرية المعنية الأخرى بحملات توعوية للحد والقضاء على هذه الظاهرة، من جهتها استنفرت دائرة العلاقات والاعلام أقسامها المتمثلة بقسم التوجيه المعنوي والعمليات النفسية وقسم محاربة الشائعات وقسم الشرطة المجتمعية وشعبة الإرشاد الديني بإقامة
ورش عمل بالتعاون مع التشكيلات الأخرى لمكافحة تلك السموم تحت عنوان:

(دور الارشاد الديني والمجتمعي في مكافحة جريمة المخدرات) و (دور الشرطة المجتمعية في القضاء على ظاهرة المخدرات) وايضا تم توزيع عدد من البوسترات والبروشرات التوعوية على المواطنين حول هذه الظاهرة، وفي سياق ذي صلة تم التنسيق مع تلك التشكيلات من اجل تنظيم سلسلة من النشاطات والحملات التوعوية التي تعكس الجانب المشرق لرجل الشرطة في الحفاظ على الأمن المجتمعي.

وجدير بالذكر أن هذا الحملات التي انطلقت جاءت لتوعية المواطنين حول هذا المواد السامة والتي تؤدي إلى التسبب بضرر للعقل، وتمنعه من القيام بوظائفه بشكل سليم، اذ تعرف بأنها عادة تجعل الإنسان يعتاد عليها ويدمنها مع مرور الوقت، كما يبقى بحاجة إليها دائماً، ويبدأ الشخص بالتعود على المخدرات بسبب سهولة حصوله عليها في المرة الأولى، ومن ثمّ مع استمراره على تعاطي جرعات منها، يجد أنه يزيد من كمية الجرعة مع كلّ مرة يتعاطى فيها لتتحوّل هذه العادة إلى إدمان تام، ويحتاج علاجه إلى الكثير من الوقت للتخلّص منها، حيث أثرت على العقل، وجعلته يفقد كل الإدراكاته بشكل كلي.

وقد شاركت فيها مديرية مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، ودائرة العلاقات والاعلام، والعديد من الجهات المعنية، وعدد من الشخصيات،

وقد القى السيد مدير دائرة العلاقات والاعلام اللواء الدكتور سعد معن كلمة خلال هذه الندوة استهلها بنقل تحيات السيد وزير الداخلية للحاضرين، واكد فيها على اهمية تضافر الجهود من اجل مكافحة هذه الظاهرة والاثار الناجمة عنها، داعيا الجميع الى التعاون مع الاجهزة الامنية المختصة للابلاغ عن تجار المخدرات والمتعاطين، والعمل على تنظيم حملات واسعة لتثقيف المجتمع العراقي حول الاضرار التي تخلفها المخدرات.

كما ان المخدرات ظاهرة فتاكة، باتت تتسع وتستشري في المجتمعات، وتأثر عليها تأثيرا كبيرا، فهي السبب الرئيس في اتساع دائرة الجرائم حتى وصولها الى الجرائم داخل العائلة الواحدة، فمتعاطي المخدرات يكون غير متزن في تفكيره وتصرفاته وتدفعه الى ارتكاب أفعال غير طبيعية وغير مألوفة، وهذه الظاهرة تتطلب تضافر جميع الجهود للقضاء عليها ومكافحتها، وهذه الجهود تبدأ من العائلة التي تعمل على حماية أفرادها من هذه الظاهرة، والمؤسسة التربوية التي تلعب دورا في توعية الأجيال بمخاطر هذه الآفة، بالإضافة الى الجهود الحكومية في ملاحقة المتاجرين والمروجين للمخدرات، وعند الحديث عن هذه الظاهرة فمن الطبيعي أن يبرز دور الإعلام، فوسائل الإعلام تستطيع أن تلعب دورا توعويا وتثقيفيا مهما في مكافحة المخدرات، كما أنه بإمكانها أن تقوم بدور سلبي للغاية في هذا المجال، سواء قصدت ذلك أم لم تقصد، والدور السلبي الذي نتحدث عنه لا يتمثل فقط في عدم الانخراط في جهود مكافحة المخدرات، بل في خلق ثقافة مجتمعية تتسم باللامبالاة تجاه انتشار المخدرات، وحتى تمجيد آثارها المدمرة بشكل غير مقصود، وإن دور وسائل الإعلام في مكافحة المخدرات يجب أن يتطور كما تطورت أساليب مروجي هذه الآفة المدمرة، وقد شهدت وسائل الإعلام في السنوات الأخيرة ثورة حقيقية، وحققت قفزات هائلة وغير مسبوقة، فقد نشأ ما يسمى بالإعلام الجديد الذي يقوم على التفاعلية وعلى إشراك الناس في العملية الاتصالية، فالإعلام التقليدي كان يقتصر على المرسل والمستقبل والرسالة، أما الآن فإن المستقبل أصبح مرسلا أيضا، والطرفان شريكان في تشكيل الرسالة وبنفس القدر، وهذا عند ذكر مواقع الإنترنت الإلكترونية، فهي تجعل المستقبل مرسلا في آن واحد، فهي تمنح المتصفح قدرة التعليق على المادة التي يقرؤها، ومن الضروري أيضا عند الحديث عن وسائل الإعلام في معرض تأثيرها على الشباب، الإشارة الى أننا لا نتحدث فقط عن الصحافة والإذاعة والتلفزيون، ولكننا نتحدث أيضا عن الإنترنت والمواقع الإلكترونية، وعن الرسائل القصيرة عبر الهاتف النقال، وعن اللوحات الإعلانية في الشوارع، وعن المدونات، وعن البريد الإلكتروني.

اليوم العالمي لمكافحة المخدرات / وزارة الصحة - مكتب المستشار الوطني للصحة النفسية

المخدرات: هي كل مادة تذهب العقل بشكل كلي او جزئي سواء كانت طبيعية أو مصنعة وتجعل المتعاطي غير مدرك لما يفعله

1. تزايد نسبة الجريمة والفساد وتهديد امن الوطن
2. تدني المستوى الاقتصادي للمجتمع
3. ارتفاع نسب الطلاق والعنف والتفكك الاسري
4. انهيار منظومة القيم الاخلاقية
5. ارتفاع نسب الاقدام على الانتحار
6. انتشار الامراض المعدية

الاهـــــداف

- زيادة الوعي بمشاكل المخدرات في المجتمع
- تعزيز العمل الدولي لجعل المجتمع خال من المخدرات
- حشد جهود المنظمات والحكومات للحد من مخاطر المخدرات

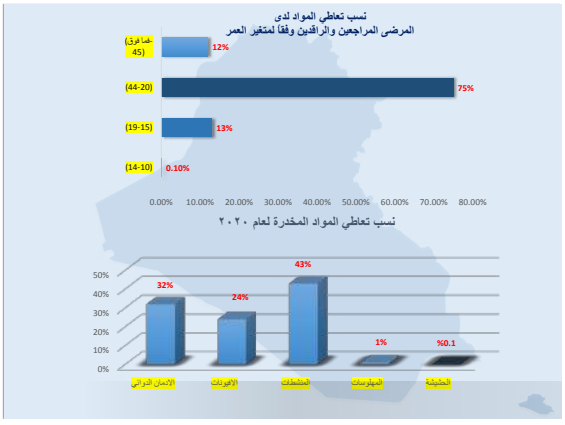

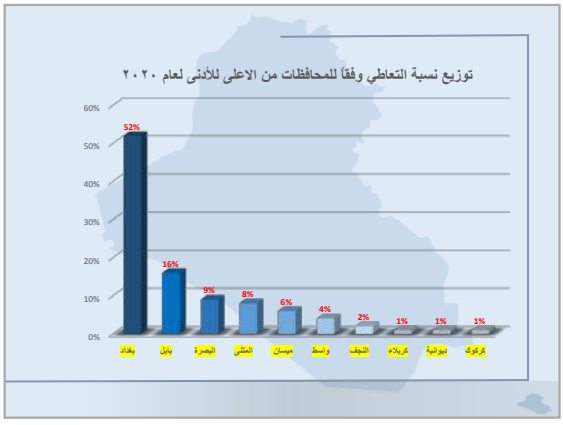

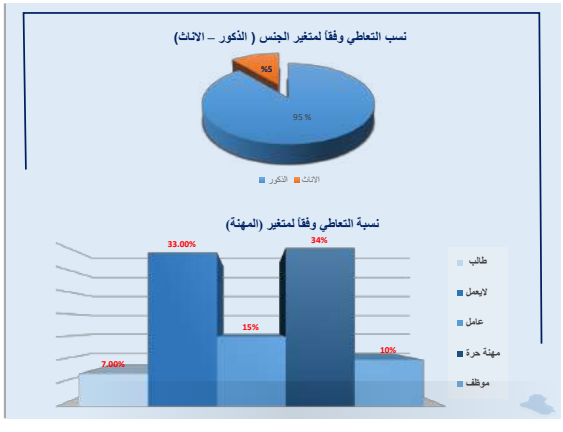

الخط الساخن (178) متاح لأي بلاغ أو معلومة عن الأشخاص المتعاطين أو المتاجرين أو المروجين

وكالة وزارة الداخلية لشؤون الشرطة

المديرية العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية